

LEASING INFO - 3

التأجير التمويلي في العالم: تراجع للمرة الأولى في ظل أزمة مالية عالمية

أشارت الإحصاءات التي أوردها الكتاب السنوي للتأجير العالمي¹ أن حجم سوق التأجير العالمي تراجع للمرة الأولى منذ أحداث 11 أيلول 2001 إلى مستويات قياسية حيث وصل حجم عمليات التأجير على مستوى العالم إلى 643 مليار دولار بنهاية العام 2008 ويتراجع بلغ 15% عن العام 2007. وفي حين ارتفع حجم عمليات التأجير في كل من أوروبا وأسيا، فقد جاء هذا التراجع في السوق العالمي نتيجة لتراجع وصل إلى 38% في سوق التأجير التمويلي في أمريكا الشمالية.

وبتراجع سوق التأجير في أمريكا الشمالية، تقدم سوق التأجير التمويلي الأوروبي وللمرة الثانية على سوق التأجير الأمريكي. فبعد سيطرة دامت العديد من السنوات لأمريكا الشمالية، بلغت حصة أوروبا الموحدة من سوق التأجير العالمي 49% وبلغ حجم عمليات التأجير بمقدار 312 مليار دولار في العام 2008.

إلا أن أداء أسواق التأجير التمويلي في الدول الأوروبية جاء مختلطًا فقد تراجع سوق التأجير التمويلي في عدد من الدول جاء على رأسها إسبانيا بمعدل 34%. ويشير التقرير إلى أنه من أصل 28 دولة أوروبية كانت من ضمن أكبر 50 سوق تأجير تمويلي عالمي، انخفض العدد إلى 14 في العام 2008.

إلا أنه بالمقابل، نمى سوق التأجير في عدد آخر من الدول. فعلى مستوى الدول الإسكندنافية، احتلت سويسرا المرتبة الأولى في مجال التأجير تلتها في ذلك كل من الدنمارك وفنلندا والتي وصلت معدلات النمو فيها إلى 17% و 13% على التوالي.

أما أمريكا الشمالية ، فقد كان التراجع في سوق التأجير التمويلي في الولايات المتحدة العامل الأكبر في تراجع سوق التأجير في أمريكا الشمالية. فالتأثير الكبير للأزمة المالية العالمية في الولايات المتحدة أدى إلى تراجع حصة أمريكا الشمالية من سوق التأجير العالمي من 29% في العام 2007 إلى 20.9% في العام 2008.

المرتبة	الدولة	مليار دولار	حجم التأجير السنوي	النمو (%) 2008-2007	انتشار التأجير
1	الولايات المتحدة	110	2.2-	16.4	
2	ألمانيا	71	-0.1	16.2	
3	اليابان	67	15.4-	7.2	
4	البرازيل	45	46.3	23.8	
5	المملكة المتحدة	27.93	-0.3	9.4	
6	إيطاليا	40	18.5-	16.9	
7	روسيا	43.8	18.3-	7.4	
8	الصين	21.88	87.5	2.2	
18	الدنمارك	8.4	16.8	17.4	
11	إسبانيا	17	-34.1	6.1	
28	تركيا	4.7	35-	7.1	
30	المكسيك	3.59	36.5-	n.a	
44	الأرجنتين	1.41	40.2	4.8	

وقد كان أداء أسواق التأجير في دول أمريكا الجنوبية متبايناً في العام 2008 وبخاصة في دول الأرجنتين والبرازيل وكولومبيا وكوستاريكا والمكسيك. فقد نمت أسواق التأجير التمويلي بمعدل بلغ 37% حيث وصل معدل نمو سوق التأجير البرازيلي 45% في العام 2004، وصعدت بذلك البرازيل إلى المرتبة الرابعة عالمياً، وبدورها استعادت الأرجنتين مكانها بين الدول الخمسين

¹ المصدر: بوروموني، الكتاب السنوي عن التأجير العالمي، 2010.

الأكثر تطوراً في مجال التأجير حيث نمى فيها سوق التأجير نمواً مذهلاً بلغت نسبته 41%. وفي المحصلة، أصبحت أسواق التأجير التمويلي في أمريكا اللاتينية تشكل 8.8% من إجمالي السوق العالمي (56.8 مليار دولار).

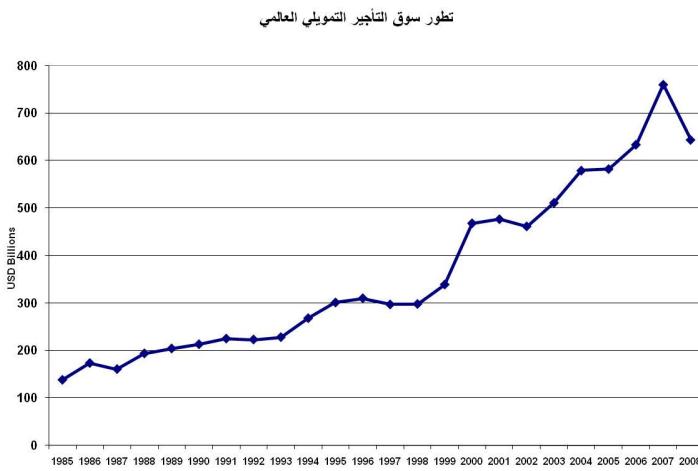
وفي آسيا، شهد التأجير نمواً بلغ 44.2% وارتفع من 187 مليار دولار في العام 2007 إلى 124 مليار دولار في العام 2008. وحافظت اليابان على مرتبتها الثالثة عالمياً بينما تقدمت الصين إلى المرتبة 8 مع نمو سوق التأجير فيها بنسبة 87.5%. أما في دول آسيا العربية فالتأجير يشهد أداءً مخالطاً كبقية دول العالم. ففي حين تطور سوق التأجير التمويلي في عمان ليصل حجمها إلى 1.5 مليار دولار وبمعدل نمو بلغ 20% وزيادة حجم عمليات التأجير بمقدار 330 مليون دولار، تراجع حجم السوق في الأردن إلى 226 مليون دولار وبتراجع بلغ 16% عن العام 2007.

أما في إفريقيا، وباستثناء بعض الدول، فلا زال سوق التأجير التمويلي فيها في مراحله الأولى. حيث لا يتجاوز حجم السوق 9.6 مليار وبحصة سوقية لا تتجاوز 1.5%. أما في دول إفريقيا العربية، فإن التأجير التمويلي في مراحل متقدمة. ففي مصر وصل حجم سوق التأجير فيها إلى 0.68 مليار دولار ونسبة نمو 25%， والحال كذلك في المغرب والتي تحتل المرتبة 40 عالمياً بحجم سوق تأجير بلغ 1.7 مليار وبمعدل نمو زاد عن 17%.

ومع التطورات التي يشهدها سوق التأجير على مستوى العالم، فمن الملاحظ أن معدلات النمو وانتشار التأجير² تشير إلى أن هناك مجموعة من الدول وصل فيها سوق التأجير إلى مرحلة النضج من ناحية مساهمته في تمويل الإستثمارات في الأصول الثابتة. وعلى الرغم من ذلك، نلاحظ أن معدل الإنتشار في مجموعة الدول التي وصل فيها السوق إلى مرحلة النضج يتباين بشكل كبير لا يعود مباشرة إلى خصائص سوق التأجير نفسه. ففي اليابان، من الملاحظ أن التأجير وصل إلى أعلى مستوى من الإنتشار عند معدل لا يتجاوز 10% مقارنة مع 30% في الولايات المتحدة.

ما مدى خطورة التراجع في حجم سوق التأجير التمويلي العالمي

لمحاولة تقييم أثر التراجع في أداء سوق التأجير التمويلي في العام 2008، من المفيد النظر إلى آخر مرة تراجع فيها السوق، وهو في أحداث أيلول 2001. ففي ذلك العام، تراجع السوق بمعدل بمقدار 4.5% ثلاثة تراجع بمقدار 3.2% في العام 2003. وبالقياس، يرى العديد من الخبراء أن تراجع السوق بمعدل 15% خلال 2008 قد يتلوه تراجع مماثل في الأعوام المقبلة خاصة في منطقتى أمريكا الشمالية وأوروبا.



إلا أنه على المدى البعيد، لا بد من الأخذ بعين الاعتبار المرونة الكبيرة التي أظهرها سوق التأجير العالمي والتي تظهر بشكل جلي من خلال منحني تطور السوق المبين الذي ي تتبع تطور سوق التأجير منذ العام 1985. خلال الثلاثين عاماً الأخيرة، نمى سوق التأجير من 32 مليار دولار إلى 664 مليار، وخلال هذه الأعوام لم يتراجع حجم التأجير إلا في خمس منها فقط. وببساطة بسيطة، فقد نمى سوق التأجير العالمي بمعدل بلغ متوسطه 10% سنوياً وهو نمو يفوق نمو الاقتصاد العالمي أو ذلك الخاص بأي منتج مالي آخر. وقد كانت بالطبع وتيرة النمو في النصف الأول من الفترة التي يغطيها المنحنى أكبر منها في النصف الذي يليه وهذا يعود إلى أنه في حينها لم تكن صناعة التأجير في العديد من دول العالم الصناعية قد وصلت بعد إلى مرحلة النضج.

² يقاس معدل انتشار التأجير بمقاييسين، الأول هو نسبة التأجير إلى إجمالي الاستثمار في المعدات الثابتة، والثاني هو حجم التأجير نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، والمقصود هنا هو المقياس الأول.

وعلى ذلك، فالتوقعات للعام 2010 لا تزال إيجابية. فالعديد من الشركات تتوقع ارتفاع حجم الإنفاق الرأسمالي وبالتالي التأجير. كما سيكون لأمريكا اللاتينية وأسيا أكبر أثر كبير في تخفيف حدة التراجع، حيث توسيع عمليات التأجير في هاتين المنطقتين على الرغم من التراجع العالمي. فبحجم انتشار لا يزيد عن 2.2% من المتوقع أن تقود الصين النمو في سوق التأجير التمويلي العالمي. وكذلك الحال بالنسبة للبرازيل، اللاعب الأكبر في أمريكا اللاتينية، والتي تشير التقارير الأولية إلى أن سوق التأجير فيها قد حقق نمواً بلغ 64% خلال الأعوام التسع الأولى.

وعلى ذلك، فاتفاق التأجير التمويلي المستقبلية ليست حالة. فالتوقعات تشير إلى أن التراجع الذي شهدته بداية العام 2009 قد بدأ بالانحسار بل ويتوقع أن تكون النتائج متواضعة مع نهاية العام. فعلى جميع الأحوال، يرتبط سوق التأجير ارتباطاً وثيقاً بالإنفاق الإستثماري والتي تشير الدلائل الأولية إلى أنه متوجه إلى التحسن في العام 2010.

بالتعاون مع هيئة سوق رأس المال الفلسطينية والقطاع الخاص يقوم مشروع التأجير التمويلي التابع لمؤسسة التمويل الدولية بالعمل في فلسطين بهدف تطوير هذا النشاط مما سيساهم في زيادة إمكانية الحصول على التمويل اللازم للمشاريع الصغيرة والمتوسطة. وتشرف على هذا المشروع مؤسسة التمويل الدولية (عضو في مجموعة البنك الدولي) والتي لها خبرة طويلة في تطوير أسواق التأجير التمويلي على مستوى العالم. وقد قامت المؤسسة بتطوير أسواق التأجير في 44 دولة كما وأسست أولى شركات التأجير التمويلي في 25 دولة. وقد بلغت استثمارات مؤسسة التمويل الدولية في التأجير التمويلي من بين الأعوام 1977-2003 ما يعادل 1.4 مليار دولار موزعة على 55 دولة في العالم.

لمزيد من المعلومات يمكنكم التواصل معلينا غبيش في هيئة سوق رأس المال الفلسطينية على Ighbeish@pcma.ps أو بلال الزغير أو مراد سلطانوف في مؤسسة التمويل الدولية – على البريد الإلكتروني bsugheyerer@ifc.org و msultanov@ifc.org